الكائنة في المناطق الخاضعة للحكم العسكري في الضفة الغربية وغزة»[١٠]. فقد قامت اسرائيل بحذف كلمة فلسطين نهائياً من هذه الكتب، بل وحذفت، أحياناً، الاشارة الى المملكة الهاشمية، لتحل محلها «دولة اسرائيل»؛ وحذفت الاسماء العربية للمدن الفلسطينية وأحلّت محلها أسماء عبرية؛ كما حذفت كل اشارة الى «الوطنية»، أو «القومية العربية»، أو «الوحدة العربية»، أو «الابطال العرب»، أو «المسلمين» وكل الانتقادات الموجهة الى الاستعمار، الخ. وقد أوضحت هذه التعديلات، بجلاء تام، حقيقة النوايا الاسرائيلية. وتعين على الدول العربية، في مثل هذه الظروف، تفويت الفرصة على اسرائيل لكي لا تفرض مثل هذه التعديلات من جانب واحد على الكتب المقررة في مدارس الـ «أونروا».

في الوقت عينه، وجدت اليونسكو نفسها في موقف لا تحسد عليه. فالاتهام الاسرائيلي مسّها هي أيضاً. اذ كيف يتسنى لمنظمة دولية تهدف الى تحقيق السلام والتفاهم الدوليين، من خلال التربية، أن تشرف، فنياً، على مدارس تلقن التلاميذ مبادىء تتعارض مع ما تدعو اليه دون أن تحتج أو تحرك ساكناً ؟ وهنا بدا أن اجراء التحقيق أمر لا مفرّ منه.

في هذا الاطار، اتخذ المجلس التنفيذي، بعد مناقشة الموضوع في دورته السابعة والسبعين، قراراً يصرح فيه للمدير العام باستمرار التعاون مع وكالة غوث اللاجئين في المناطق كافة التي توجد فيها مدارس الـ «أونروا»، مستلهماً، في ذلك، عدداً من المبادىء: ١ ـ العمل على ان يكون التعليم فيها متمشياً مع المثل العليا التي تنادي بها اليونسكو؛ ٢ ـ أن يتضمن هذا التعليم احتراماً للتقاليد، واللغة، والدين، والثقافة الوطنية؛ ٣ ـ الحفاظ على وحدة النظم التعليمية. وقد وافق المجلس التنفيذي على هذا القرار بالاجماع، لأنه يستجيب لبعض مطالب كل طرف. فالقرار أكد استمرار مسؤولية اليونسكو في الاشراف على هذه المدارس، وفتح الباب لامكان تشكيل لجنة تحقيق في محتوى الكتب المقررة، وهو ما تطالب به اسرائيل؛ لكنه، في الوقت عينه، تناول ضرورة احترام اللغة والتقاليد الوطنية، وهو ما يرضي بعض المطالب العربية.

ولوضع هذا القرار موضع التنفيذ، قام المدير العام بتشكيل لجنة لفحص الكتب الدراسية المقررة على مدارس الـ «أونروا» أقرها المجلس التنفيذي وحدد وظيفتها بتطبيق المبادىء الواردة في قراره المذكور، واقتراح توصيات يقوم المدير العام بنقلها، بعد ذلك، الى الدول المعنية للحصول على موافقتها وتعاونها.

وقد انقسم الجانب العربي، بحدة، في موقفه من هذا القرار. فقد رفضت سوريا، رفضاً قاطعاً، تشكيل مثل هذه اللجنة من حيث المبدأ، على أساس «أن فحص الكتب السورية من جانب لجنة أجنبية يتناقض مع مبدأ السيادة، لأن الكتب المقررة على مدارس الـ ' أونروا ' بسوريا هي نفس الكتب المستخدمة في المدارس السورية. ومن ناحية أخرى، فان هذا الفحص يعطي السلطات الاسرائيلية حق الوصاية على البرامج التعليمية في الدول العربية»[١١]. أما مصر ولبنان والاردن، فقد وافقت، من حيث المبدأ، على تشكيل مثل هذه اللجنة، مع الاقرار، في الوقت عينه، بصحة الاعتبارات القانونية التي أدت الى رفض سوريا. واحتفظت هذه الدول، لنفسها، بحقها في اختيار أعضاء اللجنة، وتحديد نطاق صلاحياتها، والرد على ما تتوصل اليه اللجنة من نتائج. وكان ذلك بداية لمعركة شرسة قادت مصر الطرف العربي فيها نحو الاعتدال، ووظفت، في الوقت عينه، تشدد الموقف السوري للوصول الى ما اعتقدت بأنه يمثل المصلحة العربية. وكان هدف مصر تقديم بعض التنازلات، بهدف المحافظة على الكتاب العربي في ايدي الطلاب الفلسطينيين، وتعرية حقيقة الموقف الاسرائيلي